قضية العامل النحوي في اللغة العربية

محيي الدين محمد جبريل محمد[1]

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوعاً مهماً في النحو العربي وهو جدلية العامل النحوي، وهدفت إلى معرفة قيمة العامل ودوره في فهم التركيب النحوي في الجملة العربية وما يتبع ذلك من علاقات لفظية تؤثر في الإعراب إلى جانب الأثر المعنوي. كما هدفت إلى الوقوف على آراء الذين أنكروا العامل وأجهلوا عمله والرد عليهم.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: إنّ العامل النحوي هو الأساس في معرفة علاقات التركيب اللفظي والموقع الإعرابي للكلمة، إنكار وجود العامل أو عمله هو تقويض للنحو وهدم له؛ لأنّ النحو العربي يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة. توصي الدراسة بدراسة تلك البدائل التي قدمها المنكرون والمجددون بديلًا لنظرية العامل؛ لنرى أتيسر وتقرب النحو للطلاب اللغة العربية أم أنّها ستنفر ما تبقى لنا منهم.

---

1 أستاذ مساعد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الكاملين، جامعة الجزيرة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن للغة العربية جلالًا يملك الجنان وتأثيراً قوياً في مشاعر الإنسان وعواطفه؛ وذلك لما أودعه الله فيها من أسرار حوتها ألفاظها واشتملت عليها أساليبها وما يصاحب ذلك من موسيقى عذبة وأنغام ساحرة؛ فهي تعد أقوى وسائل التعبير عن الجمال وتصويره تصويرًا رائعاً يبعثُ في النفس الإحساس به وتذوقه والاستمتاع به؛ كيف لا وهي لغة الرسالة الخاتمة لغة القرآن الكريم كلام الله العظيم.

تناولت هذه الدراسة موضوعاً مهماً في النحو العربي هو: قضية العامل النحوي في اللغة العربية؛ وتنبع أهمية الدراسة من أنّها تقوم بدراسة قضية لها أهمية علمية كبيرة؛ إذ هي مناط معرفة الآثار الإعرابية التي تظهر في أواخر الكلمات في مواقعها المختلفة. وهدفت إلى استخراج أقوال علماء النحو في هذه القضية ومناقشتها وتحليلها، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول: ماهية العامل وأنواعه

ورد لفظ (العامل) في المعاجم العربية بمعانٍ متقاربة؛ فقد جاء في" لسان العرب" لابن منظور[1]:"عمل يعمل عملاً وفاعلها عامل، والعامل: هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ومن ذلك قيل للذي يستخرج الزكاة: العامل... والعامل في العربية: ما عمل عملاً ما فرفع أو نصب أو جر كالفعل، والناصب

[1]– لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، ط1، 2003م، بيروت، مادة عمل.

والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعاً من الإعراب".

وذكر ابن فارس[2]:" إنّ العين واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعل يفعل، قال الخليل: عمل يعمل عملاً فهو عامل، واعتمل الرجل إذا عمل بنفسه" أي: أنّ العامل اسم فاعل من عمل يعمل، وأنّه يطلق على كل فعل يفعل. قال الزبيدي[3]:" العامل: ما عمل عملاً، فرفع أو نصب أو جر، وقد عمل في الشيء: أحدث فيه نوعاً من الإعراب".

وأكثر المعاجم العربية عرفت العامل على هذا النحو، ولم تختلف ماهيته الاصطلاحية عن اللغوية كثيراً؛ يقول الجرجاني[4]:" ما أوجب تغيير آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً. وعُرِّفَ أيضاً بأنه: ما يحدث الأثر الإعرابي في الكلمة لفظاً أو محلًا أو مقدرًا [5].

وقد ذكر عبد الحميد في التاريخ[6] " أنّ اللغة التي انتشرت في المملكة البابلية –قبل زمن(حمورابي) بعشرين قرناً أو أكثر وهي أم اللغات السامية – كانت ذات حركات للإعراب وأنّها قضت أكثر من ألفي عام وهي ذات حياة في سجلات الحكومة ودواوينها وعلى ألسنة العليّة من القوم... وقد استعجمت في ألسنة العامة من أهل الحواضر وكانت أول شيء أضاعته هو حركات الإعراب فكانت اللغة المتطورة منها المستعجمة هي السريانية القديمة وهي ليست بذات إعراب؛

---

[2]– معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس، ج4،دار الفكر، 1399هـ 1979م، ص125.

[3]– تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي محمد مرتضى، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمود، دار الكتب العلمية لبنان ط1، 2007هـ ، مادة عمل.

[4]– العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، الجرجاني أبو بكر عبد القادر عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، ط1، 1983م ،مصر ص142.

[5]– تاريخ النحو وأصوله، القسم الأول، د.عبد الحميد السيد طلب ، تقديم الأستاذ، محمد هارون، الناشر مكتبة الشباب، د: ت، ص282.

[6]– المصدر السابق نفسه، ص269، ومولد اللغة ، الشيخ أحمد رضا العاهلي، مطبعة دار الحياة ، بيروت ، ص79- 80.

لأنّ مالا يوجد في الأصل لا يوجد في الفرع، ولكن سكان البادية وهم بدو الآراميين _ وهم عرب_ لم يفقدوها فبقيت هذه الحركات في لهجاتهم" . فهذه الحركات إذاً متصلة إلينا من ميراث اللغة الأولى أم لغتنا العربية التي حفظتها لنا البداوة .

لقد تأمل النحويون القدماء في النظام التركيبي للجملة العربية وما ينجم عنها من علاقات لفظية تؤثر في الإعراب إلى جانب الأثر المعنوي كالجملة الآتية:

1- ما رأيتُ أحداً ⟵ ما رأيتُ من أحدٍ.

2- ليس كل ما يلمع ذهباً ⟵ ليس كل ما يلمع بذهبٍ.

فكلمة (أحداً) في المثال الأول جاءت منصوبةً لارتباطها بالفعل (رأيت) ولما ارتبطت بـ(من) في الفقرة الثانية نتج عنها اختلاف العلاقة اللفظية في الجملة، وكذلك شأن(ذهب) في الجملة الثانية.

إذاً فقد يرتبط الإعراب بالتركيب اللفظي فترتبط الكلمة مع غيرها في إطار تركيب خاص تنشأ عنه علاقة نحوية، وهذه العلاقة تؤثر في تحديد شكل الكلمة؛ ويبدو أنَّ هذا هو العامل الذي أراده النحويون فهو في الحقيقة اصطلاح اصطلحوا عليه لبيان العلاقة أو التعبير عنها.[7]

إنّ العرب يميزون الرفع علماً للفاعلية والنصب علمًا للمفعولية، والجر علماً للإضافة، وهذه المعاني الثلاثة وغيرها هي التي تجعل المتكلم يرفع الكلمة أو ينصبها أو يجرها، ومن هنا يمكن أن نقول: إنّ ما يسميه النحويون(عوامل) هي التي تعبر عن المعنى الذي اقتضى الإعراب، فالعوامل هي القرائن أو علاقات في إطار التركيب النحوي في الجملة العربية، فالتغيير الذي يطرأ على أواخر الكلمات العربية سببه العامل؛ فهو الذي أوجد هذا التغيير، وكلما اختلف العامل اختلف الإعراب نحو:

[7]– الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، جدار للكتب العالمي، الأردن، ط1، 2006م ص150.

جاء محمدٌ، ورأيتُ محمدًا، وسلمتُ على محمدٍ؛ فآخر كلمة(محمدٌ) يتغير تارة يكون مرفوعاً وأخرى منصوباً وثالثة مجروراً؛ فلابد من وجود سبب (عامل) اقتضى ذلك، ففي الجملة الأولى نرى دلالة الفعل (جاء) تتطلب فاعلاً يقوم بفعل(المجيء) فجاءت كلمة(محمدٌ) لتقوم بذلك فأعطيت(الضمة) فالضمة أثر حصل بسبب الفعل(جاء)؛ لأنّ معنى الفعل هو الذي اقتضى أن يكون(محمدٌ) فاعلًا مرفوعًا فـ(محمدٌ) معمول والفعل(جاء) عامل، وفي الجملة الثانية الفعل(رأيت) دلالته تقتضي فاعلاً يقوم بالرؤية ومفعولاً تقع عليه الرؤية فقامت(التاء) الفاعل بالفاعلية فبقيت كلمة(محمداً) مفعولاً به؛ فالفعل(رأى) هو العامل الذي نصب(محمداً)، وفي الجملة الثالثة (محمدٍ) اسم مجرور والعامل هو حرف الجر(على) فإذا لم يوجد هذا الحرف لم يوجد الجر.

أنواع العوامل:

قسم النحاة العوامل إلى قسمين رئيسين [8] هما: العامل اللفظي والعامل المعنوي(المقدّر).

واعتمد النحاة في هذا التقسيم على ظهور العامل في الجملة بالفعل أو بالقوة؛ فإن ظهر العامل بالفعل عدّوه عاملاً لفظياً، وإن ظهر بالقوة عدّوه عاملاً معنوياً.

القسم الأول: العامل اللفظي :-

وهو ما كان ينطقه اللسان ويكتب، ويمكن حصره في الأفعال والأسماء والحروف. وتنقسم العوامل اللفظية بدورها إلى ضربين: سماعية وهي العوامل التي سمعت عن العرب ولا يقاس غيرها عليها، كحروف الجر والحروف المشبهة للفعل ... وقياسية وهي العوامل التي سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها كجر

[8]- شرح العوامل المائة الجرجانية، خالد الأزهري، ط2، د:ت، دار المعارف، القاهرة ، ص83.

المضاف للمضاف إليه في (غلام زيدٍ) فإنه قاعدة كلية فيقاس عليها[9]، وقد قدّم الجرجاني وصفاً مفصلاً للعوامل السماعية والقياسية وتتبعها حتى بلغت عنده مئة عامل، فقسم العوامل السماعية إلى خمسة أنواع ضمت واحداً وتسعين فرعًا، وضمت القياسية منها سبعة أنواع، وعاملان معنويان، بهذا يتم عددها مئة فالسماعي خمسة أنواع هي:

1_ حرف الجر: كالباء، ومن، وإلى، وعن، وغيرها.

2_حروف تنصب الاسم وترفع الخبر كـ(إن) وأخواتها و(لا) التي لنفي الجنس، و(إلا) في الاستثناء المنقطع.

3_ (لا) المشبهة بـ(ليس) وأخواتها.

4_ حروف تنصب الفعل المضارع كـ (أن، لن، كي) وغيرها.

5_ أدوات تجزم الفعل المضارع كـ (لم، لما) وأدوات الشرط وغيرها.

والقياسي تسعة أنواع؛ هي:

1_ الفعل مطلقاً.

2_ اسم الفاعل فهو يعمل عمل فعله المعلوم.

3_اسم المفعول فهو يعمل عمل فعله المبني للمجهول.

4_ الصفة المشبهة باسم الفاعل فهي تعمل عمل فعلها.

5_ اسم التفضيل فهو يعمل عمل فعله.

6_ المصدر فهو يعمل أيضاً عمل فعله.

7_ الاسم المضاف فهو يعمل الجر، نحو:(عبادة الله خير).

8_ الاسم المبهم التام فهو يعمل النصب، نحو:(التراويح عشرون ركعة).

9_ معنى الفعل، أي: كل لفظ يفهم منه معنى الفعل، نحو: (تراكِ ذنباً).[10]

---

[9]ـ العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، الجرجاني أبوبكر عبد القادر بن عبد الرحمن بن محمد، تحقيق، البدراوي زهران، دار المعارف، ط1، 1983م، مصر ص153.

[10]ـ شرح العوامل المائة الجرجانية، خالد الأزهري، ص35.

القسم الثاني: العامل المعنوي:-

وهو الذي يدرك بالعقل دون أن يلفظ به أو يكتب؛ فليس له في اللسان حظ وإنّما هو معنى يعرف بالقلب،[11]وتقع علامته الإعرابية إلا أنّها لا توجد في الكلام ولا تكتب، وإنّما قالوا: عامل معنوي؛ لأنّهم لم يجدوا شيئًا يعلل علامته الإعرابية، وعلى أنّ النحاة اتفقوا على وجود العوامل المعنوية إلا أنّهم اختلفوا في عددها؛ فهي عند جمهور النحويين نوعان: العامل في المبتدأ والخبر[12]، والعامل في رفع المضارع[13].

وانفرد الكوفيون بعوامل منها الخلاف، وهو أن يُخالف بين حركتي اسمين مرتبطين في الحكم لفظاً؛ لرغبة المتكلم بإخراج الثاني ليُخالف الاسم الأول حركة وحكمًا[14] مثل: العامل في المفعول معه كقولك: مشى الرجل والجبل، فحيثما وجدت المخالفة اقتضت تغيير العلامة الإعرابية فيقع الخلاف حين يكون الخبر ظرفًا أيضا مثل: زيد أمامك ؛لأنّ الخبر في هذه الجملة غير المبتدأ ، وقد نصب ليُخالف جملة(زيد قائم) لأنّ القائم هو زيد ذاته، هذا عند من يرى أنّه هو الخبر، وقد أجازوا أن يكون الخبر المتعلق مقدرًا باسم الفاعل أو بالفعل، فيقال: زيد كائن أمامك أو يكون أمامك، وكل ذلك ليس واجبًا؛ إذ يصح جعل الظرف نفسه خبرًا.

وأيضًا عاملً يسمونه الصرف: وهو ما يعمل النصب في المضارع بعد الواو أو الفاء أو بعد حرف (أو) إذا كانت هذه الحروف مسبوقة بنفي أو طلب نحو: لا تأكل

---

[11]ـ المصباح في النحو للمطرزي أبو الفتح ناصر الدين بن أبي المكارم، ط1،دار البشائر الإسلامية،1414هـ 1993م،بيروت لبنان ص120

[12]ـ أصول النحو العربي، الحلواني محمد خير، جامعة تشرين ، اللاذقية، ص169. والعوامل المائة للجرجاني،ص336.

[13]ـ العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي،عمايرة خليل أحمد، ط1، جامعة اليرموك، د:ت، ص60.

[14]ـ أصول النحو، الحلواني، ص177، العامل النحوي، عمايرة ص 61.

السمك وتشربَ اللبن، فالقصد هو النهي عن الجمع بينهما، وقال الكوفيون اختلاف الثاني عن الأول؛ إذ ليس النهي عنهما معاً، ولو كان ذلك لوجب جزم الثاني، أما البصريون فينصبون الثاني بـ (أن) المضمرة [15].

أما المعمول فهو ما يتغير آخره برفع أو نصب أو جزم أو خفض بتأثير العامل فيه، والمعمولات هي الأسماء والفعل المضارع.[16]

وهناك أنواع أخرى من العوامل اختلف النحاة فيها وفي أقسامها، كالعامل الأصيل القوي والعامل الضعيف، والعامل الذي يكون قوياً تارة وضعيفاً تارة أخرى، والعامل الذي يصلح أن يكون مفسراً والعامل الذي لا يصلح ...إلي آخره،[17] ولا أرى أنّ هناك خطراً كبيراً يذكر لتلك الاختلافات، ولكن يمكن وصف ذلك بما قاله أبو حيان[18]:" وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي".

المبحث الثاني: القائلون بالعامل

لقد وضع النحاة الأوائل بصريين كانوا أو كوفيين أصولهم النحوية على القول بالعامل في النحو، وعلقوا كل أحكام الرفع والنصب والخفض والجزم بهذا العامل، وحددوا ما يقع في الكلام من تقديم أو تأخير وما يضبطهما من أصول تجوز أو تمنع، ثم جعلوا الأساس الذي يبعث على كل هذه الأحكام العامل النحوي، ويقال إنّ نظرية العامل نشأ جذرها لدى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) وحذا حذوه عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ) وتأسس واتسع

---

[15]ـ الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، أ.د. حسن منديل العيكلي، ط1، عمان ، الأردن 2007م، دار الضياء للنشر والتوزيع ، ص240.

[16]ـ جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، الشيخ مصطفي الغلاييني، راجعه ونقحه، الدكتور محمد أسعد النادري، ط37، طبعة جديدة منقحة 1420هـ 2000م، المكتبة العصرية، صيدا بيروت ، ج3، ص23.

[17]ـ اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن، دار المعارف ، مصر ،ط2 ،1966م، ص189.

[18]ـ العلامة الإعرابية بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين د.محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت 19973م، ص169.

عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) وطبقت النظرية في النحو على يد سيبويه (ت180هـ) في كتابه "الكتاب" الذي انطلق فيه من نظرية العامل في تقسيم أبوابه وتقسيم الكلام من الأفعال والأسماء والحروف، وسار من بعده العلماء في مؤلفاتهم النحوية بناء على فكرة العامل وأثره في التراكيب النحوية [19] وبما أنّ القائلين بالعامل كثيرون لا يمكن حصرهم كذا المنكرين الرافضين له؛ لذا سنأخذ نماذج من كل؛ لا سيما أهل السبق والإسهام في هذه القضية من المتقدمين والمحدثين.

الخليل بن أحمد الفراهيدي ت(175هـ):-

إنّ أول النحويين القائلين بالعامل وتحدثوا عنه وعن أثره في أواخر الكلمات هو الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هـ) فقد ذكر له سيبويه(ت180هـ) في الكتاب قوله في العلل الموجبة والمانعة للأحكام النحوية[20]:" إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما اعتللت منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة ... فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ".[21].

---

[19]ـ نظرية العامل في النحو ودراسة التراكيب (العامل وحقيقته) مجلة جامعة دمشق، المجلد 3+4 عام 2002م، ص46.

[20]ـ الكتاب سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت ، لبنان ،1991م، ج1، ص131.

[21]ـ الإيضاح في علل النحو، الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت337هـ)، تحقيق: مازن المبارك ، دار النفائس، بيروت ط3، 1399هـ ، 1979م، ص66.

فالخليل يوضح أنّ المتكلم هو المسؤول الأول في الأحكام والعلل النحوية في التركيب اللغوي وفقاً لقدراته الذهنية:" إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل عنها ذلك..." فالعرب نطقت نطقًا نحويًا صحيحاً فطرياً منذ الوهلة الأولى التي ظهرت فيها اللغة بالمستوى المنطوق وفق نظام ذهني مستقر، فالخليل تحدث عن العامل مبينًا أثره في التركيب النحوي وتفسيره، كما عدّ الذهن آلة قادرة على إنجاز اللغة وتفسيرها، فكان العامل الأساس العقلي الذي يفسر القاعدة النحوية، ومن ثَمّ تسهم في بناء التركيب الصحيح نحويًا حسب مقاييس منسجمة مع مقتضيات العامل والعلة، وقد عدّ الخليل العامل أصلًا في بناء الجملة، وأنّ عناصر التركيب النحوي للجملة مبنيَّة على فكرة العامل، أيضاً ذكر سيبويه كلام الخليل في عمل(إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ) فقال[22]:" وزعم الخليل أنّها(يعنى إنّ وأخواتها) عملت عملين الرفع والنصب كما عملت(كان) الرفع والنصب حيث قلت: كان أخاك زيد، إلا أنّه ليس لك أن تقول: كان أخوك عبد الله، تريد كان عبد الله أخوك؛ لأنّها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في(كان)". ثم يقول[23]:" فمن ثَمّ فرقوا بينهما كما فرقوا بين(ليس) و(ما) فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليس بأفعال".

سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت(180هـ)

جاء ذكر العامل وأثره في أواخر الكلمات على لسان سيبويه حيث يقول[24]:" وإنّما ذكرت لك ثمانية بحار؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ـ وليس شيء أحدث ألا وهو يزول عنه ـ وبين ما يبني

[22]ـ الكتاب، ج2، ص131.
[23]ـ الكتاب ، ج2، ص131.
[24]ـ المصدر نفسه: ص 2–3.

عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف؛ وذلك الحرف حرف "الإعراب". يقرر سيبويه أنّ العامل أساس وجود الحركة الإعرابية وتتبدل هذه الحركة تبعاً لتبدل العامل في التركيب فهو العنصر البناء والربط، فحركات الإعراب لا تأتي من عدم، بل هي نتيجة عامل دخل على تلك الكلمات فأحدث فيها حركات الإعراب، فقد عدّ العامل الضابط لعناصر النظام اللغوي؛ إذ وجد في العامل سبباً لاطراد القاعدة في اللغة.

الرضي الاستراباذي:

ويقول الرضي[25]:" اعلم أنّ محدث هذه المعاني في كل اسمّ هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، ولكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني فالاسم سُمي عاملًا لكونه كالسبب للعلامة، كما أنّه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنّه به صار أحد جزئي الكلام" ويقول[26] أيضاً:" إنّ العامل النحوي ليس مؤثرًا في الحقيقة حتى يلتزم تقدمه على أثره، بل هو علامة كما مر".

ابن يعيش النحوي.

يقول ابن يعيش[27]:" العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيراً حسياً كالإحراق للنار والبرد والبل للماء، وإنّما هي إمارات ودلالات".

ومن النحاة المحدثين المؤيدين لقضية العامل في النحو العربي: محمد عرفة: حيث يقول في كتابه "النحو والنحاة"[28]:" إننّا إذا استقصينا البحث وجدنا

---

[25]ـ شرح الكافية ، للرضي الاستراباذي، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، طبعة دار المأمون 1404هـ، ج1، ص52.

[26]ـ شرح الكافية ، ج1، ص56.

[27]ـ شرح المفصل للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي تـ(643هـ) ج1، مكتبة النبي (د:ط) (د:ت)، القاهرة ص84.

أنّ العرب تواضعوا على أنّ يميزوا بين المعاني التي تتعاور على الأسماء بالحركات، فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة، فإلباس المتكلم الاسم الرفع دليل فاعليته، وإلباسه النصب دليل مفعوليته، وإلباسه الجر دليل إضافته... هذه المعاني التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ليست تحدث في الكلمة اعتباطاً ولا بالتحكم، بل هي حادثة من وقوعها في الجملة ومن مركزها فيها، فـ(محمدٌ ومحمودٌ) مثلاً ليس فيهما معنى الفاعلية والمفعولية... فإذا دخلا في التركيب وقيل: قتلَ محمدٌ محموداً، حدثت الفاعلية والمفعولية... أي حدث فيها هذه المعاني، فالفعل الذي هو(قتل) أحدث الفاعلية في(محمدٌ) والمفعولية في (محموداً)، وعلى هذا القياس فيمكننا أن نقول: إنّ ما يسميه النحاة عوامل قد أحدث المعنى الذي اقتضى الإعراب". وقد أثنى على نظرية العامل النحوي بقوله[29]: "ستجد هذه النظرية دائما سحرها وسيطرتها على العقول وستكون أبدا قوية لا تهافت فيها ولا هلهلة وسيلجأ إليه المرء دائما إليها".

من المؤيدين للعامل والقائلين به عباس محمود العقاد الذي يعد قضية العامل من أهم قضايا النحو في اللغة، فهي قضيته الأهم والأولى والأخيرة؛ لأنّها ترتبط بأسباب الحركات على أواخر الكلمات، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء[30]، وذهب العقاد إلى أنّ النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها الظاهرة والمقدرة.[31]

أما عباس حسن فقد وقف إلى جانب العامل، على الرغم من أنّه يرى أنّه السبب في تعقيد النحو وإفساد الأساليب البيانية الناصعة، كما حذر من الغلو

---

[28]ـ النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة ،مطبعة السعادة مصر،د:ط، 1937م، ص81.

[29]) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص111.

[30]) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود عقاد، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، د:ت، ص29.

[31]) المصدر نفسه، ص149.

فيها[32]، إلا أنّه عاد فأثنى على العامل وعدّه أسلوباً سهلًا للتناول، بل أكثر من ذلك فقد دافع عن قضية العامل ورد على المنكرين له وتمسك بأنّه أسلوب تربوي ناجح؛ لأنّه يساعد على امتلاك اللغة ووعي العلاقات القائمة بين أجزاء جملها وتراكيبها.[33]

ويرى عبد الكريم مجاهد: إنّه وعلى الرغم ما يعتري نظرية العامل من وهن أو ارتباك أو ضعف أو تناقض أو نقص هنا وهناك، فإنّها تبقى النظرية التي لا بديل لها في التحليل النحوي العربي الذي يجعل من الإعراب مظهراً خارجياً يخفي وراءه التعليل المعنوي لأي حكم نحوي، فهناك علاقة جدلية بين العامل والعلامة الإعرابية والمعنى أو الوظيفة النحوية من ناحية أخرى، وبين العلامة الإعرابية والمعنى أو الوظيفة النحوية من ناحية أخرى... فما دمنا بحاجة إلى المعنى في كلامنا ونحن كذلك بالطبع، فإننّا بحاجة إلى الحركة الإعرابية التي ترمز إليه أو يستدل بها عليه، ولا توجد الحركة الإعرابية إلا بتأثر من عامل ما، ولا حركة إعرابية إطلاقاً دون عامل، وعلى ذلك لا يمكننا الاستغناء عن العامل؛ لأنّ في هدمه تقويضاً لجوهر النظام اللغوي العربي".[34]

ويبدو أنّ تأثر علماء البصرة في بيئتهم بـ(القياس) الفلسفي وعلة المتكلمين هو ما جعلهم أسبق من الكوفيين إلى القول بالعامل النحوي والاحتفاء به، ولا غرابة في ذلك فكثيراً من نحاة البصرة كانوا متكلمين، كما أنّ كثيرًا منهم - إن لم يكن معظمهم - قد تثقف بالثقافة البصرية اليونانية؛ لأنّ البصرة موطنهم قد شهدت منذ تخطيطها وعمارتها عناصر من أجناس مختلفة اختلطت ثقافتهم

---

[32]) اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص186.

[33]) النحو الوافي، عباس حسن، ط3، 1980، دار المعارف، مصر،ج1، ص73.

[34]) النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، د. عبد الله أحمد بن أحمد محمد، دروب للنشر والتوزيع، عمان ،د.ط ، 2010م ، ص193.

وامتزجت معارفهم، فكان في مجتمعاتها العربي والفارسي والهندي والسرياني واليوناني، وفي الكوفة تأثر الكوفيون بالمنهج الكلامي إلى حد ما يسبب تلمذة بعضهم على علماء البصرة؛ فالكسائي "رأس المدرسة الكوفية"
كان تلميذاً للخليل، واتصل بعيسى بن عمر الثقفي ويونس بن حبيب، والفراء العالم الكوفي المشهور تأثر بالخليل وكتاب سيبويه واتصل بيونس بن حبيب[35].

وكل هذا كان له أثره في المذهب الكوفي وتأثيره إلى حد ما وجد منه في المنهج البصري؛ لأنّ ثقافة الكوفيين الخاصة وما ربوا عليه من منهج دراسي في بيئتهم الكوفية جعل احتفاءهم بالعامل الذي بنى عليه البصريون رأيهم في أحوال الإعراب أقل بكثير مما شاع بين البصريين، وإن كانوا لم ينكروه وإنّما قالوا به وساروا في مذهبهم عليه، ولكن بطريقة أخرى أملتها عليهم ثقافتهم العربية التي عاشوا تحت لوائها زمناً طويلاً، وكانت قائمة على دراسة القرآن وتفسيره وقراءاته ورواية الشعر العربي.

ولغلبة القياس المنطقي عند البصريين واعتناقهم لنظرية العلة الفلسفية والمعلول، بحيث لا يوجد المعلول إلا إذا وجدت العلة؛ وجدناهم ينقلون هذا إلى علل النحو وعوامله، فلا يوجد معلول دون عامل، كما لا يوجد معلول دون علة له، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد، كما لا توجد علتان لمعلول واحد، فإذا وجدوا معمولًا بحثوا عن عامله، فإن كان ملفوظًا فبها، وإلا فلابد من تقديره، ولابد أن يتقدم العامل على معموله أو يقدر متقدمًا عليه؛ لأنّ مرتبة المعمول بعد مرتبة العامل، والمعلول بعد العلة، وإذا ورد من كلام العرب ما يخالف هذه القواعد ذهبوا _ كعادتهم _ إلى التأويل والتوجيه والتخريج حتى يتماشى مع تلك القواعد، وإن أتت توجيهاتهم وتأويلاتهم بعيدة أو غير طبيعية مع واقع اللغة . وعلى

[35]) تاريخ النحو وأصوله، ص281.

كل فقد تناول النحاة العوامل النحوية، وأسندوا إليها الآثار الإعرابية التي تبدو في نهاية الكلمات في أحوالها المختلفة كل بطريقته الخاصة. وقد كانت العوامل النحوية والخوض في قيمتها وأثرها في المعمولات مثار جدل ونقاش بين النحاة، وكثير من مسائل الخلاف بين النحاة يعود إلى اختلاف وجهة نظر في العامل النحوي وقيمته.

المبحث الثالث: المنكرون العامل

أوردت فيما مضى قول النحاة على وجود العامل النحوي، وأنّهم قد أسندوا للعامل النحوي الآثار الإعرابية التي تظهر في أواخر الكلمات في مواقعها المختلفة، وهنا نذكر رأي من جاء بعدهم في العامل ممن خالفهم في فهم العامل وقيمته النحوية، فمن هؤلاء من تناول ذلك في دراساته النحوية ورأى أنّ النحاة القدامى إذا كانوا قد تعرضوا لذكر العوامل؛ فإنما تعرضوا لها على أساس أنّها أدوات تعليمية تحدد خطوط الدراسة وتقربها من أذهان الدارسين؛ لأنّ الإعراب في اللغة عادة تعودها الناطقون بها وطبعت عليها ألسنتهم ونطقوا بأوجه الإعراب بناء على سليقة وفطرة، وما هذه العوامل التي قالوا بأنّها صاحبة العمل والأثر فيما سلطت عليه إلا عوامل اختيارية ووسائل جامدة يسند إليها العمل من باب التجوز.

ابن مضاء القرطبي ت(592هـ).

هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن حديث بن عاصم بن مضاء اللخمي القرطبي[36]، ولد سنة(513هـ) بقرطبة وتوفي بإشبيلية سنة(592هـ) نشأ في بيئة علمية مزدهرة، وحاضرة من حاضرات الأمة العربية، وعصر من أزهى

[36]ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف العلامة الحافظ جلال الدين عبدا لرحمن بن كمال أبي بكر السيوطي ت(911هـ) الناشر دار المعرفة، بيروت لبنان، د:ط، د:ت، ص139.

العصور في تاريخ المغرب والأندلس، وكان واسع الرواية عارفًا بالأصول والكلام والطب والهندسة والحساب، شاعراً بارعاً، من مصنفاته: المشرق في النحو، والرد على النحاة، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، ولم يبق منها إلا كتاب: الرد على النحاة.

كان ابن مضاء أول[37] صوت ثار وهاج وماج وهاجم نظرية العامل، ورأى أنّ النحاة يبالغون في إعطاء قوة التصرف في العبارة العربية، وأنّ العامل في الحقيقة إنّما هو المتكلم؛ فهو الذي يرفع أو ينصب أو يخفض بحسب المعاني التي يريدها، وقد بيّن ذلك في الفصل الأول من كتابه(الرد على النحاة) الغرض من تأليفه، وتصدى للعامل النحوي فقال[38]:" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، فقالوا في:(ضربَ زيدٌ عمراً) أنّ الرفع الذي في(زيدٌ) والنصب الذي في(عمراً) إنّما أحدثه(ضربَ)؛ وذلك بيّن الفساد، وقد صرح بذلك ابن جني وغيره، وفي الحقيقة ومحصول الحديث أنّ العامل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره" ثم يقول:[39]"" وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنّها لا تعمل بإرادة ولا بطبع" وأنكر ما تجره نظرية العامل من تقدير عوامل محذوفة في مثل:

---

[37]ـ هناك من قال أول من بكت نظرية العامل هو محمد بن المستنير قطرب تـ (206هـ) انظر في ذلك إيضاح الجمل لأبي القاسم الزجاج، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979م.ص70–71.

[38]ـ الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط1، 1366هـ 1947م ،دار الفكر العربي، القاهرة، ص8.

[39]ـ المصدر نفسه ص78.

(أزيدٌ ضربته) مما لا يحتاج إليه الكلام فقال[40]:" وأكثره منافاة للواقع تقدير عامل محذوف في (يا عبدَ الله) وتقديرهم إياه بـ(ادعو) يغير الكلام عن حقيقته وتقديره".

وكان ابن مضاء مؤمناً بنظريته هذه لدرجة أنّه تصدى لاعتراضات النحويين على نظريته الجديدة، وقد دعم نظريته بالحجة والبراهين فقال[41]: "وربما ظن شخص أنّ معاني هذه العوامل هي العاملة؛ ويرد على ذلك بأنّ العامل أو الفاعل إما أن يكون يفعل بإرادة كالإنسان والحيوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، والعامل النحوي ليس فاعلاً بالإرادة ولا بالطبع، وإذن فتصور النحاة له بأنّه عامل أو فاعل تصور واهم".

كما كان يرى أنّ ضمائر التثنية والجمع في مثل:(قاما_ قاموا _ قمن _ يقومون) ليست ضمائر بل هي علامات تدل على التثنية والجمع، وكان يهاجم _ مستضيئاً بابن جني في إنكاره علة العلة_ العلل الثواني والثوالث كالتعليل لعمل(إنّ) النصب والرفع، ولماذا لم تنصب الثاني وترفع الأول كالفعل مما ليس فيه نفع ولا فائدة في ضبط الألسنية، ومما استشهد به من قول ابن جني في "الخصائص" قوله[42]:" وإنّما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أنّ بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه كـ(مررتُ بزيدٍ) و(ليتَ عمرًا قائمٌ)، ويأتي بعضه عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ أو رفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا لفظي

---

[40]_ الرد على النحاة ص87، وانظر المدارس النحوية،د. خديجة الحديثي، ط3، 1402هـ 2001م، دار الأمل، أربد الأردن، ص23.

[41]_ الرد على النحاة، ص23.

[42]_ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط3،مزيدة ومنقحة، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتب، 1446هـ 1986م، ج1، ص110.

ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ أو اشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح".

والحقيقة_ والله أعلم_ أنّ قول ابن جني هذا يعضد ما ذهب إليه النحاة من إعمال العامل النحوي، ويخالف قول ابن مضاء وما ذهب إليه من استشهاده به، فقول ابن جني أشبه باعتبارك باب الفاعل والمفعول بأن تقول: رفعت هذا لأنّه فاعل ونصبت هذا لأنّه مفعول؛ فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية، ألا تراك إذا قلت:(ضربَ عليٌّ عمراً) فإنّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل يحصل من قولك(ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فعل) فهذا هو الصوت، فيدل قول ابن جني على الآتي:

1_ إنّ قوله هذا يمثل النحويين ويحكي أقوالهم ويفسرها لغوياً.

2_ إنّ النحويين _ كما يجلو هذا النص رأيهم_ كانوا يدركون أنّ الألفاظ بذواتها لا تؤثر شيئاً وإنّما التأثير ينتج عن وضع المتكلم للكلمة في سياق معين: أي في تركيب، ولهذا كانت العوامل اللفظية في الحقيقة معنوية.

3_ إنّ النحويين أدركوا أنّهم يتحدثون عن(علاقات نحوية) أو الروابط التي تربط أجزاء التراكيب، ولأنّ هذه العلاقات لها في العربية نظام خاص، إذ يتأثر بعض الكلام ببعض من جهة الشكلية؛ فاصطلحوا على المؤثر

بـ(العامل) تعبيراً عن هذه العلاقة، كما أنّ ابن جني يقرر بحديثه أمرين:

الأول: إنّ المتكلم هو الذي يقرر شكل الكلمة رفعًا ونصبًا وجراً وجزماً وهذا ما أراده بقوله: " وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"

الثاني: إنّ العامل هو العلاقة الداخلية في التركيب التي تنتج التأثير في الشكل الإعرابي للكلمة، وأما اللفظ نفسه فلا أثر له، وهل تحصل من (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء.

ونحو هذا قول الرضي[43] حيث يقول:" الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنّما هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها ... فلهذا سمّيت الآلات عوامل).

إنّ أراء ابن مضاء هذه لم تجد اهتماما ولم يلتفت إليها، بل لم تحظ بالعناية عند معاصريه في زمانه ولا العصور التي بعده، حتى جاء العصر الحديث بما جاء به، وفعل في الناس ما فعل، وتأثر الناس بالغرب وبلغته وانبهروا به؛ جافى أناس العربية وسئموا منها، ودبت في الناس روح التذمر من النحو وقواعده، هنا عاد المستنيرون لا سيما المتأثرون بالمستشرقين إلى آراء ابن مضاء في زاوية من متحف التاريخ ينفضون عنها الغبار ويهاجمون النحو وقواعده من خلالها؛ بحجة التجديد والتيسير، منهم: إبراهيم مصطفى وتلميذه مهدي المخزومي وتمام حسان وإبراهيم أنيس ومحمد حماسة عبد اللطيف وشوقي ضيف وغيرهم كثير، ولنرى آراء بعض منهم.

إبراهيم مصطفى: أبعد إبراهيم مصطفى أن تكون الحركات على أواخر الكلمات بأثر من عامل حيث يقول[44]:"على أنّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنّهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثر في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظل على صورته".

---

[43]ـ شرح الكافية، ج1،ص25.

[44]ـ إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، مصر 1937م، ص41.

فإبراهيم مصطفى يرى أنّ العلامات الإعرابية ليست أثرًا للعوامل، وإنّما هي دوال على معان إعرابية، واختزل نظام التركيب النحوي في معنيين هما: الإسناد والإضافة؛ فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، وأخرج الفتحة فهي ليست بعلم على شيء وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمنزلة السكون في لغة العامة[45]، فللإعراب الضمة والكسرة فقط وليستا بقية من مقطع، ولا أثر لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام.

وحاول أن يلتمس نقاط الضعف في العامل، ومن ذلك الخلاف بين النحاة القدامى في تعيين بعض العوامل، وعدم تعيينهم عاملاً للتمييز، وجعل من ذلك أدلة تنقض نظرية العامل أو تنقصها إذ يقول[46]:" أما في باب التمييز، فقالوا إنّ الاسم نصب عن تمام الكلام، ولم يذكروا عاملاً لفظياً ولا معنوياً، فهذه الأوجه تنقض نظرية النحاة في العامل، أو تنقصها على الأقل".

وبهذا الفهم للحركات سعى إبراهيم مصطفى جاهداً إلى تقويض التفسيرات النحوية واعتقد أنّه حقق مبتغاه من نقض نظرية العامل، وقال في خاتمة كتابه[47] :" تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه ورشاد يسير بالنحو في طريقة صحيحة، بعدما انحرف عنها آماداً وكاد يصد الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية من التصوير".

لا أعتقد أنّ الأستاذ إبراهيم مصطفى وفق في ما ذهب إليه؛ لأنّ آراءه هذه ليست مطردة إذ ينقصها كثير من ظواهر العربية؛ فاللغة العربية نظام فكري

---

[45]ـ المرجع نفسه، ص50.
[46]ـ ينظر النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل، ص187.
[47]ـ إحياء النحو، ص195.

كامل يصعب حصرها في معنيين تظل تدور حولهما، بل إنّ مثل هذه الفكرة من شأنها أن تحد من إبداع اللغة وتطورها، فلو كان الإسناد والإضافة هما مناط العربية بأسرها فإنّه من السهولة بمكان أن نحكم بفقر العربية وضحالتها الفكرية؛ ذلك أنّ المعاني الإنسانية أكثر من أن تختصر في معنيين، ومثلها المعاني النحوية، فما المعاني النحوية إلا صورة لغوية للمعاني العامة.

كما أنّ رده المرفوعات إلى باب المسند إليه؛ يناقض الفروق الدقيقة التي يحملها كل مصطلح نحوي، فقول النحاة: فاعل مرفوع، يختلف بالضرورة تركيباً ومعنًى عن قولهم: مبتدأ مرفوع؛ فالوظائف النحوية والدلالية للفاعل والمبتدأ غير مطابقة وإن اندرجاً تحت مصطلح المسند إليه في علوم البلاغة وإلا وقعنا في العبث اللغوي، ولعل إبراهيم مصطفى يرى أنّ القول بوجود فاعل ومبتدأ ونائب الفاعل؛ ضرب من العبث اللغوي؛ ذلك أنّ هذه التقسيمات تزيد النحو تعقيداً؛ والحق أنّ هذه التقسيمات الدقيقة في اللغة دليل على دقة النظر فيها، ودليل على إدراك أهلها لأدق الفروق في مبانيها ومعانيها.

وقوله إنّ الفتحة مجردة من أية دلالة على أي معنى، وإنّما هي حركة الراغب في التخفيف والسهولة؛ فهذا القول غير دقيق، فالناظر في آي القرآن الكريم أو الشعر العربي ونثره يجد نماذج كثيرة تقدمت فيها المنصوبات لتكون هي محور الجملة وأساس تكوينها، ففي مثل قوله: تعالىﷻ(... قالوا سلاماً قال سلام فما لبث أن جاء بعجل حنيذ)[48] فمن غير المعقول أنّه نصب (سلاماً) الأولى لمجرد الرغبة في التخفيف، وأنّ النصب هنا لا يحمل أي معنى دلالي، فقد أورد اللغويون تفسيرات للتفريق بين نصب الأولى ورفع الثانية؛ مجمعين على أنّ النصب في الأولى جاء

[48]ـ سورة هود، الآية: 69.

يحمل معنى يختلف عن الرفع في الثانية، ولو كان الأمر كما يرى إبراهيم مصطفى لوجب أن تتساويا في النصب أو الرفع.

مهدي المخزومي:

اقتفى مهدي المخزومي أثر أستاذه وقال بقوله في تفسير حركات الإعراب على أنّها دوال على معان لا أثر من أثار العوامل، وقال[49]:" الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستعملها العرب حينما يغيب المعنيان السابقان". ويرى أنّه[50]:" إذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، مثل باب التنازع وباب الاشتغال، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام" ثم قال:" ولا ريب أنّ فكرة العمل دخيلة على هذا الدرس، ويجب إلغاؤها وإبطالها". فهو مثل شيخه؛ حيث إنّهما خلطا بين الدراسة النظرية والتطبيقية، وبين أغراض البحث وأغراض التعليم.

تمام حسان:

رفض تمام حسان أن يكون هناك عامل في النحو، وإذا كان الفاعل مرفوعاً مثلاً؛ فلأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع، فالمقصود من آلية حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص"[51]

وقد قال قبل هذا[52]:" فأما أنّ العامل هو المتكلم فيتناقض مع الطابع الاجتماعي للغة، فلو ترك لكل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء، لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب؛ لأنّ العرب والحالة هذه ما كانوا

---

[49]ـ النحو العربي ـ نقد وتوجه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت ط2، 1406هـ1986م، ص67.

[50]ـ المصدر نفسه، ص16.

[51]ـ اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، ص57.

[52]ـ المصدر نفسه، ص56.

يستطيعون ادعاء وحدة اللغة" وقال في موضع آخر[53]:"... وبهذا يتضح أنّ العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها". ثم اجتهد وقدم فكرة تضافر(القرائن اللغوية) بديلًا لنظرية العامل، ومعنى تضافر القرائن أنّه: لا يمكن معرفة معنى معين لأية مفردة من المفردات إلا إذا استعنا في ذلك بجملة من القرائن وهي عنده ثلاث: القرائن المادية والقرائن العقلية وقرائن التعليق، ويقسم كل قرينة إلى قرائن فرعية صغرى، وأهم تلك القرائن (قرائن التعليق المقالية) وهي اثنتان: لفظية ومعنوية وسماهما بذلك لأنّهما يؤخذان من المقال لا من المقام، فالأولى اللفظية وقد جمعها في(الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة، ويرى أنّها جميعاً تتكامل في تحديد المعنى الحقيقي للجملة، أما الواحدة منها بمفردها لا تعني شيئاً، ويقابل القرائن اللفظية القرائن المعنوية وهي الشق الآخر الذي يستعان به في تحديد المعنى وتضم: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة.[54] وقد أخذ "تمام" فكرة (تضافر القرائن) من آراء عبد القاهر الجرجاني صاحب فكرة (التعليق) فاهتم بها تمام واعتنى بالمعاني الوظيفية للتركيب ولم يلتفت إلى سواها حتى جعله ذلك يلغى نظرية العامل حيث قال[55]:" إنّ فهم التعلق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأنّ التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفي وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية".

---

[53]ـ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ 1998م، ص207.
[54]ـ المصدر نفسه، ص190.
[55]ـ المصدر نفسه، ص189.

والحق إنّ تضافر القرائن يعين على التوضيح، ولكنها لا تحل محل العامل، بل إنّ القرائن نفسها لا يمكن فهمها إلا بعد معرفة العامل ونوعه ومعناه الدلالي أيضاً، فقرينة (التعدية والتخصيص) لا يمكن فهمها إلا بعد أن نعرف نوع العامل ومعناه وما يتطلبه من ارتباط بما بعده؛ لما بينهما من تعلق معنوي وخصوصاً عندما يكون الكلام مكتوبًا بغير تشكيل[56]، فالعامل لم يوجد ليحدث حركة إعرابية أو يفسرها بشكل آلي، بل جاء ليفسر العلاقة بين مكونات التركيب الذي يتكون في الأصل من مكونات صغرى (مفردات) تأتلف في نظام معين وفق عمل نحوي. وبما أنّ تمام يعتني بالمعاني الوظيفية للتركيب فنظريته قد تكون صالحة لعلم المعاني؛ فإنّه مجال الكشف عن المعاني والوظائف، وليس علم النحو ذلك أنّ علم النحو ما هو إلا "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكثير والإضافة والنسب والتركيب؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهل الفصاحة فينطق بها"[57] ولم يعرف عن العرب أنّهم خلطوا بين نظرية النحو والمعاني النحوية، إلا أنّ العرب ربطت كثيراً بين الإعراب والمعنى، يقول ابن جني[58]:" هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ...ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه" لذلك كان لابد لتمام أن يفرق بين نظرية النحو كونها نظرية تحكم التراكيب العربية تهدف إلى ضبط الأحكام النحوية وتبويبها وفق نظر لغوي بحت، وبين الإعراب كونه علامة على المعاني المقصودة من الكلام، فليست وظيفة النحو توضيح المعاني بقدر ما هي تقعيد الكلام العربي وطرده في أبوابه.

---

[56]ـ ظاهرة الإعراب في العربية، عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، دار اقرأ ، طرابلس ،ط1، 1988م، ص374.

[57]ـ الخصائص، ابن جني، ج1، ص34.

[58]ـ المصدر نفسه، ج1، ص35.

وقد فات تماماً أمر يصلح أن يسمى بـ(تعارض القرائن) لذلك نجده يتحدث عن إمكانية التخلي عن بعض القرائن عند انعدام الحاجة إليها، لا سيما إن أمن اللبس، والمقصود بفكرة تعارض القرائن أن تتعارض قرينتان في تركيب واحد، وهذا التعارض يدفعنا إلى جعل قرينة المعنى هي الموجه الوحيد للتركيب، وعليه يتم تعطيل القرينة اللفظية اكتفاء بالقرينة المعنوية، وهذا يوحي إلينا من وراء ستر رقيق أنّ تماماً كأنه يقر بالعامل المعنوي، غير أنّه يجعله إحدى القرائن المعنوية، وإن كان ذلك كذلك؛ فقد وسع دائرة العامل المعنوي أكثر من توسيع الكوفيين له.

محمد عيد:

وهو تلميذ تمام حسان، وقد لف لفه حيث يرى" أن السبب المباشر في الاختلاف حول العامل يعود إلى أنّ فكرة العامل بطبيعتها دخيلة على دراسة اللغة، ووجد فيها النحاة مجالاً خصبًا للتفريع والتعمق وإعمال الذهن، ومن الحق إذن أن ينفى هذا الجهد الذهني من دراسة النحو؛ لأنه كما يقول ابن مضاء: "لا يفيد نطقًا، ولا يضر جهله" وأن يقتصر فقط على فهم اللغة من خلال عناصرها المطردة لمعرفة ما يصف هذه العناصر، إذ يتحقق به ما سماه ابن مضاء(حفظ كلام العرب)".[59] كما رفض التقدير النحوي رفضاً خالصاً معرباً عن تبنيه للمنهج الوصفي الذي يراه منهجاً لغوياً خالصاً، يصف اللغة المدروسة كما هي، فبيّن ما لعناصرها من خصائص ومميزات وظنون وآراء شخصية؛ وذلك أنّ قيام الدراسة على هذا الأساس هو السبيل لوحدة عناصر الدراسة اللغوية وتكاملها، وهو السبيل للوصول إلى نتائج تتفق مع واقع اللغة دون زيف أو اضطراب، فالالتجاء

[59]ـ أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط4،1410هـ1988م، ص233.

إلى مؤثر خارجي وتطبيق أفكاره ومبادئه على دراسة اللغة يتنافى مع هذه الحقيقة، وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة". فهو يرى أنّ فهم الوظائف النحوية في السياق هو البديل للقول بالعامل، فليس هناك عامل ولا معمول، بل كلمات تختلف وظائفها في السياق، ويعبر عن اختلافها بالحركات والحروف وترتيب الكلمات وغيرها من القرائن اللفظية والمعنوية.

إبراهيم أنيس:

وهو من الرافضين للعامل النحوي، ولم يقتصر رفضه على العامل فحسب، بل رفض فكرة دلالات العلامات الإعرابية، ورفض كذلك فكرة الإعراب، إذ يقول[60]:"لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض".

محمد حماسة عبد اللطيف:

من الرافضين إذ يرى[61] أن العامل النحوي بصورته التي يوجد عليها الآن في كتب النحو العربي عبء ثقيل على الدارسين، ولا يحقق الفائدة المتوخاة من ابتكاره، ولا معدل عن عدول عنه".

شوقي ضيف:

يبدو أن شوقي ضيف قد تأثر بآراء ابن مضاء عندما حقق كتابه (الرد على النحاة)، وأخذ ينادي بما نادى به بدعوى تيسير النحو، ويرفض القول بالعامل وحجته في ذلك هو إصلاح النحو وإحياؤه ؛ حيث أخذ يدعو إلى تيسير النحو التعليمي، وذلك بالانصراف عن نظرية العامل؛ لأنّه هو الأصل الذي ينبغي

[60]ـ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط7، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1994م، ص158.
[61]ـ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ط2، 1429هـ، ص263.

أن نتكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفًا جديدًا، فنحن في هذا التصنيف الجديد لن نُعنى بالعوامل ولا بما يتصل بتقسيم النحاة لها بين عوامل قوية وضعيفة[62].

المبحث الرابع: أنموذج تطبيقي للعامل

مسالة العامل في الحالين في قولهم :"هذا بسراً أطيبُ منه رطباً " هل هو أفعل التفضيل أو اسم الإشارة أو غير ذلك؟ فالاسم المنصوب الذي يقع حالًا شأنه شأن الأسماء المنصوبة، في أنّ عامله هو الفعل أو ما أشبه الفعل، فنقول: أقبلَ الربيعُ منعشًا، أو الربيعُ مقبل منعشاً". فالعامل في الجملة الأولى هو الفعل(أقبل) وفي الثانية اسم الفاعل(مقبل) وهو اسم يشبه الفعل، لكن يضاف هنا عامل آخر خاص بالحال يسمى(العامل المعنوي) ويقصد ما تضمن معنى الفعل دون حروفه مثل(أسماء الإشارة وحرف التمني وكاف التشبيه) فإنّها تتضمن معنى الأفعال هي على الترتيب(أشير - أتمنى – أشبه)[63] تقول: تلك أرضنا خضراء منبسطة كأنّها الجنة، فالعامل في الحال واحد من ثلاثة:

1_ الفعل بأقسامه الثلاثة الماضي والمضارع والأمر.

2_ ما يشبه الفعل وهو ما تضمن معنى الفعل وحروفه من الأسماء كـ(اسم الفاعل والمفعول...).

3_ العامل المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كالإشارة والتشبيه والتمني.

ثم اختلف النحاة في العامل في الحال في(هذا بسراً أطيبُ منه رطباً)على أقوال :

---

[62]_ الرد على النحاة ، ابن مضاء، ص48.

[63]_ النحو المصفى، محمد عيد، أستاذ النحو والصرف والعروض كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ط1، 1985م، مكتبة الشباب، المنيرة ، القاهرة ، ص1455.

القول الأول:

إنّ الحالين منصوبان على إضمار(كان) التامة، والتقدير(هذا إذا كان بسراً أطيبُ إذا كان رطباً وهو مذهب الزجاج [64]والسيرافي[65] والمبرد[66] والفارسي في حلبياته وابن السراج. يقول السيرافي[67]:" الباب إنّما يأتي لتفضيل شيء في زمن من أزمانه على نفسه في سائر الأزمان، فيجوز أن يكون الزمان الذي فضل فيه ماضياً وأن يكون مستقبلاً، غير أنّه لابد من دليل على المضي منه والاستقبال، بحسب ما يفضل من ذلك، فإن كان ماضياً أضمرت(إذْ) وإن كان مستقبلاً أضمرت (إذا). فإذا قلت: هذا بسراً أطيبُ منه تمراً، وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمراً أو رطباً، فالتفضيل لما مضى. والتقدير(هذا إذْ كان بسراً أطيبُ منه إذا كان تمراً، فهذا مبتدأ خبره (أطيبُ منه) و(بسراً وتمراً) حالان من المشار إليه في زمانين والعامل في الحال (كان) وقد رد هذا القول جماعة من النحاة منهم سيبويه وابن مالك وابنه بدر الدين وغيرهم، قال سيبويه في كتابه[68]: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء و الصفات لأنّها أحوال تقع فيها أمور؛ وذلك قولك: هذا بسراً أطيبُ منه رطباً، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً، وإنّما قال الناس هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل، و(إذْ كان) فيما مضى؛ لأنّ هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب

---

[64]ـ المساعد على تسهيل الفوائد للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق، د. محمد كمال بركات، ط1،1402هـ 1982م، ج2، ص30.

[65]ـ حاشية الكتاب لسيبويه ج1، ص400، وشرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله (600هـ ، 672هـ) تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1، 1410هـ1990م،ج2،ص344،وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلس تـ(745هـ) تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النحاس، أستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة ،ط1، 1408هـ1987م

[66]ـ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(210هـ ـــ 285هـ) تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر ، القاهرة ، ط2، 1399هـ، ج3، ص205ـــ251.

[67]ـ انظر حاشية الكتاب، ج1، ص400.

[68]) الكتاب ، ج1، ص400.

على(إذا كان) ولو كان على إضمار(كان) لقلت: هذا التمُر أطيبُ منه البسُر؛ لأنّ كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، وليس هو على كان ولكنه حال) ومنه (مررت برجل أخبثَ ما يكون أخبثَ منك ما تكون، وبرجل خيرَ ما يكون خير منك خيَر ما تكون، وهو أخبثَ ما يكون أخبثَ منك ما تكون، فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله". فهو كما ترى ينفي أنّ الحالين منصوبان على إضمار(كان) لأنّ (كان) تعمل في المعرفة عملها في النكرة، والموضع هنا مختص بالنكرة، ولو كان معرفة لكان خبراً، ثم يوضح سيبويه ذلك أكثر فيقول[69]: "وإن شئت قلت: مررت برجل خيَر ما يكون منك، كأنّه يريد برجل خير أحواله خير منك، أي خير من أحوالك، وتقول: البُر أرخص ما يكون قفيزان، أي أرخص أحواله التي يكون عليها قفيزان، كأنّك قلت: البر أرخصه قفيزان، ومن ذلك هذا البيت تنشده العرب[70]:

الحربُ أولُ ما تكون فتيةً *** تسعى ببزتها لكل جهول.

والفتيةُ(بضم الفاء) تصغير فتاة، أي تبدأ صغيرة ثم تزكو ويشتد ضرامها، والبزةِ (بالكسرة) اللباس، وأصلها بززت الرجل بزاءِ سلبته، ثم سميت بما تؤول إليه من السلب في الحرب ونحوها، يعني أنّ الحرب تغر من لم يجربها حتى يدخل فيها فتهلكه. والشاهد فيه: رفع (أولُ) ونصب(فتية) والعكس، وتفصيل ذلك كالآتي:

الحربُ أولُ ما تكون فتيةً

أي: الحربُ أولُ أحوالها إذا كانت فتية، ففتية فيه حال ناب مناب الخبر للمبتدأ الثاني.

الحربُ أولَ ما تكون فتيةٌ

---

[69]) المصدر السابق نفسه ص400.

[70]) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو من شواهد سيبويه، انظر الكتاب،ج1، ص401.

أي: الحربُ في أول أحوالها فتية؛ إذا كانت في ذلك الحين، فأول نصبت على الظرفية.

فمن رفع(الفتية) ونصب(الأول) على الحال قال: البُر أرخصَ ما يكون قفيزان، ومن نصب (الفتية) ورفع (الأول) قال: البر أرخصُ ما يكون قفزين، كذلك رد ابن مالك هذا الرأي القائل بإضمار (كان)، فقال[71]: "لا حاجة إلى إضمار كان لأنّه تكلف ولأنّ (أفعل) هنا هو أفعل نفسه في قوله تعالى (هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم والله أعلم بما يكتمون)[72] في أن القصد تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلقين، فكما اتحد المتعلق في الآية بـ(أفعل) كذا تعلق الحالان في الأمثال المشار إليها، وقال في ألفيته:

ونحوُ: زيدٌ مفردًا أنفعُ من *** عمرٍو معانًا مستجازٌ لَنْ يهنْ

قال ابن عقيل[73]: "إذا فضل شيء في حال على نفسه أو على غيره في حال أخرى؛ فإنّه يعمل في الحالين؛ إحداهما متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه؛ وذلك نحو: زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً، وزيدُ مفرداً أنفعُ من عمرٍو معاناً، فـ(قائماً ومفرداً) منصوبان بـ(أحسن وأنفع) وهما حالان، وكذا(قاعداً ومعاناً)، وهذا مذهب الجمهور. وقال بدرالدين [74] محمد المشهور بـ(ابن الناظم):" وليس هذا على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل أو(إذ كان) فيما مضى كما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه؛ لأنّه خلاف مذهب سيبويه وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة، والحذاق من النحويين يخالفون السيرافي فيما ذهب إليه ... وقال ابن كيسان:

---

[71]) شرح التسهيل، ج2،ص344.

[72]ـ سورة آل عمران، الآية:167.

[73]ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، ط2، طبعة جديدة ومنقحة، 1420هـ 1999م ، ج2، ص273.

[74]ـ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، أبي عبد الله بدرالدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه، عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، ص331.

تقول: زيدُ قائماً أحسن منه قاعداً، والمراد يريد حسنه في قيامه على حسنه في قعوده، فلما وقع التفضيل في شيء على شيء وضع كل واحد منهما في الموضع الذي يدل فيه على الزيادة، ولم يجمع بينهما، ومثل هذا أن تقول: حمل نخلتنا بسرًا أطيب منه رطبًا".

القول الثاني: إنّ العامل في(بسراً) اسم الإشارة لضعف(أفعل) التفصيل على العمل، وقيل حرف التنبيه، وهو قول منسوب لأبي علي الفارسي فالعامل في الحال الأولى ما في (هذا) من معنى الإشارة والتنبيه، والعامل في الحال الثانية (أفعل) قال أبو على الفارسي[75]: ذلك أنّه لا يخلو العامل في قولهم (بسراً) من أن يكون (هذا) أو(أطيب) أو مضمراً وهو (إذْ كان) أو(إذا كان) فلا يجوز أن يكون العامل فيه(أطيب) وقد تقدم عليه؛ لأنّ (أفضل)هذا لا يقوى الفعل فيعمل فيما قبله، ألا ترى أنك لا تجيز (أنت ممن أفضل) ولا (ممن أنت أفضل) فتقدم الجار والمجرور عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه، وإذا لم يعمل فيما كان متعلقاً بحرف جر إذا تقدم، مع أنّ حرف الجر يعمل فيما لا يعمل في غيره نحو(هذا مار بزيدٍ) و(هذا معطٍ لزيدٍ أمس درهمًا) فلأن لا يعمل فيما يتعلق بحرف الجر، فما شأنه المفعول أولى، فأما قول القائل[76]:

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت *** جنى النحلِ أو ما زودت منه أطيبُ

فضرورة شعرية.

وإذا كان كذلك لم يعمل(أطيب) في (بسراً) لتقدمه عليه، وإذا لم يجز أن يكون العامل(أفعل) كان إما (هذا) وإما (المضمر) فإن أعملت فيه المضمر الذي هو (إذ) كان لزم أن يكون العامل في (إذ) المضمرة هذا أو ما فيه(معنى الفعل) غيره، فإذا

[75]ـ شرح المفصل، ج2،ص60، وشرح الكافية ، ج1، ص655.
[76]ـ هو الفرزدق، أنظر شرح المفصل، ص60.

كان العامل كذلك ولم يكن بد من إعمال عامل في الظرف أعملت (هذا) في نفس الحال واستغنيت عن إعمال ذلك المضمر".

القول الثالث: إنّ العامل هو ما في(أطيب) من معنى الفعل، لأنك تريد أنّ طيبه في حال البسرية يزيد على طيبه في حال الرطبية، فالطيب أمر واقع في هذا الحال، وهو مذهب المازني[77] وابن كيسان[78] وابن جني وابن خروف واختاره ابن مالك[79] ونسب هذا القول إلى سيبويه وهو اختيار ابن القيم الجوزية بعد أن رد الأقوال السابقة ثم عضد قوله بعدة أدلة فقال[80]: "والمختار القول بأنّ العامل فيها ما في(أطيب) من معنى الفعل، وإنّما اخترناه لوجوه أحدها: أنّهم متفقون على جواز: زيد قائماً أحسنُ منه راكباً، وثمر نخلتي بسراً أطيب منه رطباً". والمعنى في هذا كالمعنى في الأول سواء؛ وهو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين، فانتفى اسم الإشارة وحرف التنبه" ثم أردف قائلاً:" والقول بإضمار(كان) ضعيف فإنها لا تضمر إلا حيث كان في الكلام دليل عليها نحو قولهم: (إن خيراً فخيراً) وبابه لأنّ الكلام هناك لا يتم إلا بإضمارها بخلاف هذا، وأيضاً فإن(كان) الزمانية ليس المقصود منها الحدث وإنّما هي عبارة عن الزمان، والزمان لا يضمر، وإنّما يضمر الحدث إذا كان في الكلام ما يدل عليه، وليس في الكلام ما يدل على الزمان الذي يقيد به الحدث إلا أن يلفظ، فإن لم يلفظ به لم يعقل.

ثانيها: إنّ العامل في الحال لو كان معنى الإشارة إلى الحال لا إلى الجوهر وهذا باطل، فإنّه إنّما يشير إلى ذات الجوهر ولهذا يصح إشارته وإن لم يكن على تلك

---

[77]ـ المساعد، ج2، ص30. وارتشاف الضرب، ج3، ص1588.

[78]ـ شرح التسهيل،ج2،ص345.

[79]ـ المصدر نفسه، وشرح الكافية الشافية، ج2، ص296.

[80]ـ بدائع الفوائد ابن قيم الجوزية، تحقيق، هانئ الحاج، مطبعة دار التوفيقية، د:ت، المجلد الثاني، ص296.

الحال، كما إذا أشار إلى تمر يابس وقال:(هذا بسراً أطيب منه رطباً) فإنّه يصح، ولو كان العامل في الحال هو الإشارة لم تصح المسألة.

ثالثها: لو كان العامل(معنى الإشارة) لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقاً، لأنّها تفيد المشار إليه باعتبار الإشارة، إذا كان المبتدأ لا يوجب تقديم خبره إذا أخبرت عنه، ولهذا تقول: هذا ضاحكاً أبي، فالإخبار عنه بالأبوة وقع مطلقًا غير مقيد بحال ضحكه، بل التقييد للإشارة فقط، والإخبار بالأبوة وقع مطلقًا عن الذات، وإذا عرف هذا وجب أن يكون الخبر بـ(أطيب) وقع عن المشار إليه مطلقاً. تم بعد أن ردّ تلك الأقوال وفندها، قوى رأيه ودعمه فقال[81]:" أما الوجه الرابع: أن العامل لو لم يكن هو(أطيب)

لم تكن الأطيبية مقيدة بالبسرية، بل تكون مطلقة، وإذا لم تكن مقيدة فسد المعنى؛ لأنّ الغرض تقييد الأطيبية بالبسرية مفضلة على الرطبية، وهذا معنى العامل، وإذا ثبت أنّ الأطيبية مقيدة بالبسرية وجب أن يكون(بسراً) معمولاً لـ(أطيب) فالعامل في الحال الأولى هو ما في(أطيب) من معنى الفعل؛ لأنّك إذا قلت: هذا أطيب من هذا، تريد أنه طاب وزاد طيبه عليه، والطيب أمر ثابت له في حال البسرية، ثم ذكر قول سيبويه السابق الذكر وهو" هذا باب ما ينصب من الأسماء على أنّها أحوال وقعت فيها أمور...". وأما الحال الثانية وهي(رطباً) فالعامل فيها(معنى الفعل) الذي هو متعلق الجار في قولك(منه) فإنّ (منه) متعلق بمعنى غير الطيب؛ لأنّه (طاب) يطيب لا يتعدى بـ(من) ولكن صيغة الفعل تقتضي التفضيل بين شيئين مشتركين في صيغة واحدة إلا أن أحدهما متميز من الآخر منفصل منه بزيادة في تلك الصفة، فمعنى التميز والانفصال الذي تضمنه (أفعل) هو الذي تعلق به حرف الجر، وهو الذي يعمل في الحال الثانية كما عمل(معنى الفعل)

[81]ـ المصدر السابق نفسه،

الذي تعلق به حرف الجر من قولك:" زيدٌ في الدار قائماً" في الحال التي هي(قائماً)". وأرى أنّ القول الأخير_ أن العامل ما في(أطيب) من معنى الفعل_ أقوى وأمتن للأدلة السابقة الذكر.

أما **القول الأول** بأنّ الحالين منصوبان على إضمار(كان) فهو ضعيف، سواء كانت(كان) تامة أو ناقصة؛ لأنّهما يرجعان إلى أصل واحد، فلو قلت: كان بردٌ وكان مطرٌ، فهو بمنزلة وقع وحدث، وكذا الأفعال اللازمة والزمان جزء من مدلول الفعل، فلا يجوز أن يخلعه ويجرد منه، وإنّما الذي خلع من(كان) التامة هو اقتضاؤها خبراً يقارن زمانها وبقيت تقتضيه مرفوعاً يقارن زمانها، كما كان يقارنه الخبر، فلا فرق بينهما أصلاً، فإنّ الزمان الذي كان الخبر يقارن به هو عينه الزمان الذي اقترن به مرفوعاً وينزل مرفوعها في تمامها به منزلة خبرها إذا كانت ناقصة، ثم ثانيًا هنا يوجد كثيٌر من الإضمار، فإنّ القائل به يضمر ثلاثة أشياء: إذا والفعل والضمير.

والقول الثاني: فإنّه يشكل على هذا القول مثل: زيدٌ راجلاً أحسنُ منه راكباً، وزيدٌ مفرداً أنفعُ منه معاناً، فإن هذا جائز اتفاقاً مع خلو المبتدأ من معنى الفعل[82].

القول الثالث: هو كما ذكروا، إلا أنّ هناك أمراً يجب ذكره هنا هو أنّ ما في(أطيب) لا يمكن بحال أن يعمل فيهما جميعاً؛ لأنّ الفعل الواحد لا يقع في حالين كما لا يقع في ظرفين، لا تقول: زيد قائم يومُ الجمعةِ يوم الخميس، ولا جالس خلفك أمامك، فإن قلت: زيد يوم الجمعةِ أطيبُ منه يوم الخميس، جاز؛ لأنّ العامل في أحد اليومين غير العامل في اليوم الثاني، لأنّك فضلت حين قلت: أطيب، وكذا حين تقول: هذا بسراً أطيب منه رطباً، ولا يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ولا في ظرفين، إلا أن يتداخلا ويصح الجمع بينهما نحو قولك: زيد

[82]_ أنظر الخلاف النحوي في المنصوبات، ص170.

مسافر يوم الخميس ضحوة؛ لأنّ ضحوة داخلة في اليوم، وكذلك: سرت راكباً مسرعاً، لدخول الإسراع في السير وتضمنه له، ولو قلت: سرت مسرعاً مبطئا، لم يُجز؛ لاستحالة الجمع بينهما، إلا على تقدير(الواو) أي: مسرعاً تارة ومبطئاً أخرى، وكذلك(بسراً ورطباً) يستحيل أن يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنهما غير متداخلين، وإن كان هناك طائفة قالت[83]:" أفعل التفضيل في قوة فعلين؛ لأنّ معناه(حسن وزاد حسنه وطاب وزاد طيبه) وإذا كان في قوة فعلين فهو عامل في(بسراً) باعتبار(حسن وطاب) وفي(رطباً) باعتبار(زاد) حتى لو فككت ذلك لقلت: هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطباً، فاستقام المعنى المطلوب، وهذا جواب حسن، والذي قلته أمتن، والله أعلى وأعلم.

الخاتمة

انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها:

1_ وضع النحاة الأوائل نظريةً محكمةً البناء تفسر النظام النحوي العربي، وكانت وظيفتها الأولى تعليمية تفسيرية .

2_ اتفق معظم النحاة على وجود العامل، واختلفوا في تفسيره وتحديد ماهيته.

3_ العامل النحوي أساس لا غنى عنه في التراكيب النحوية؛ فهو يربط بين مكونات الجملة ويرتبها وفق منهج نحوي مطرد.

4_ العامل مسوغ يقبله المتعلم والعالم، ويتماشى مع معطيات العصر.

5_ هناك محاولات للتخلص من(العامل) بحجة تيسير النحو وتجديده، ولم تفلح تلك المحاولات؛ بل ظلت حبسة الكتب، ولا يدري بها إلا من غاص في العربية.

---

[83]_ أنظر كتاب، الأشباه والنظائر في النحو، أبو الفضل عبد الرحمن بن كمال أبوبكر جلال الدين السيوطي(849هـ_911هـ) حققه، طه عبد الرؤوف سعد، ط1، 1405هـ1984م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج4، ص 338.

6_ ابن مضاء القرطبي كان أول من دعا إلى إسقاط (العامل)، ولم تجد فكرته تأييداً إلا في عصر الحديث، عند أهل التيسير والتجديد.

7_ قال دعاة التجديد والتيسير إن(العامل) هو سبب كل المشكلات النحوية المعقدة، والحق أنّه لم يكن يوما كذلك، وانظر الفترة الزمنية التي بيننا والخليل وسيبويه، وقد تجاوز كل تلك الحقب إلى أن وصل إلينا وسيظل كذلك إلى ما شاء الله، بل الحقيقة المُرة أن ما قدموه بديلًا؛ هو سبب المشكلات وإلا لِمَا لَمْ يعمل به.

8_ قدم المنكرون لـ(العامل) نظريات بديلة للعامل، بيد أنّها باءت بالفشل، فما صلح في مكان لم يصلح في آخر، فلجئوا إلى التأويل والتقدير الذي حمل المسائل فوق ما تحتمل.

9_ أبرز الأفكار البديلة لـ(العامل) هي نظرية (تضافر القرائن) لتمام حسان وهي مستمدة من أراء عبد القاهر الجرجاني.

10_ أكثر المنكرين لـ(العامل) الذين اقتدوا بابن مضاء القرطبي _ على رأسهم _ إبراهيم مصطفى وتلميذه مهدي المخزومي، تمام حسان، إبراهيم أنيس، محمد حماسة عبد اللطيف، شوقي ضيف، وغيرهم.

التوصيات:

دراسة تلك البدائل التي قدمها المنكرون والمجددون بديلًا لنظرية العامل؛ لنرى أتيسر وتقرب النحو للطلاب اللغة العربية أم أنّها ستنفر ما تبقى لنا منهم.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1_ إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر 1937م .

2_ أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود عقاد، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، د:ت.

3_ أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط1410،4هـ1988م،

4_ أصول النحو العربي، الحلواني محمد خير، جامعة تشرين، اللاذقية.

5_ الإيضاح في علل النحو، الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت337هـ) تحقيق: مازن المبارك ، دار النفائس، بيروت ط3، 1399هـ ، 1979م.

6_ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف العلامة الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن كمال أبي بكر السيوطي ت(911هـ) الناشر دار المعرفة، بيروت لبنان، د:ط، د:ت.

7_ تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي محمد مرتضى، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمود، دار الكتب العلمية، لبنان ط1، 2007هـ.

8_ تاريخ النحو وأصوله، القسم الأول، عبد الحميد السيد طلب، تقديم الأستاذ، محمد هارون، الناشر مكتبة الشباب، د: ت.

9_ جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، الشيخ مصطفي الغلاييني، راجعه ونقحه، الدكتور محمد أسعد النادري، ط37، طبعة جديدة منقحة 1420هـ 2000م، المكتبة العصرية، صيدا بيروت.

10_ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط3، مزيدة ومنقحة، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتب، 1446هـ 1986م.

11_ الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، حسن منديل العيكلي، ط1، عمان، الأردن 2007م، دار الضياء للنشر والتوزيع.

12_ الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، جدار للكتب العالمي، الأردن، ط1، 2006م.

13_ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلس ت(745هـ) تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النحاس، أستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة ،ط1، 1408هـ1987م.

14_ الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، ط1، 1366هـ 1947م، دار الفكر العربي، القاهرة.

15_ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، أبي عبد الله بدرالدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه، عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، د:ط، د: ت.

16_ شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله (600هـ ، 672هـ) تحقيق عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1، 1410هـ1990م.

17_ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، ط2، طبعة جديدة ومنقحة، 1420هـ 1999م.

18_ شرح العوامل المائة الجرجانية، خالد الأزهري، ط2، د:ت، دار المعارف، القاهرة.

19_ شرح الكافية، للرضي الاستراباذي، تحقيق: عبد المنعم هريدي، طبعة دار المأمون 1404هـ

20_ شرح المفصل للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ت(643هـ) ج1، مكتبة النبي (د:ط) (د:ت)، القاهرة.

21_ ظاهرة الإعراب في العربية، عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، دار اقرأ ، طرابلس ،ط1، 1988م.

22_ العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي،عمايرة خليل أحمد، ط1، جامعة اليرموك، د:ت.

23_ العلامة الإعرابية بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين. محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت 1973م.

24_ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ط2، 1429هـ .

25_ العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، الجرجاني أبو بكر عبد القادر عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، ط1، 1983م، مصر.

26_ الكتاب، سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان،1991م.

27_ لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، ط1، 2003م، بيروت.

28_ اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.

29_ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ 1998م.

30_ اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر،ط2 ، 1966م.

31_ المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، ط3، 1402هـ 2001م، دار الأمل، إربد الأردن.

32_ المساعد على تسهيل الفوائد للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق، د. محمد كمال بركات، ط1402،1هـ 1982م.

33_ المصباح في النحو للمطرزي أبو الفتح ناصر الدين بن أبي المكارم، ط1،دار البشائر الإسلامية،1414هـ 1993م،بيروت لبنان.

34_ معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج4،دار الفكر، 1399هـ 1979م.

35_ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(210هـ - 285هـ) تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر ، القاهرة ، ط2، 1399هـ .

36_ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط7، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1994م.

37_ مولد اللغة، الشيخ أحمد رضا العاهلي، مطبعة دار الحياة، د:ت، بيروت.

38_ النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، عبد الله أحمد بن أحمد محمد، دروب للنشر والتوزيع، عمان، د:ط ، 2010م.

39_ النحو العربي _ نقد وتوجه_ مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت ط2، 1406هـ1986م.

40_ النحو المصفى، محمد عيد، أستاذ النحو والصرف والعروض كلية دار العلوم، جامعة القاهرة،ط1، 1985م، مكتبة الشباب، المنيرة، القاهرة.

41_ النحو الوافي، عباس حسن، ط3، 1980م، دار المعارف، مصر.

42_ النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة مصر، د:ط، 1937م.

الدوريات:

43_ نظرية العامل في النحو ودراسة التراكيب (العامل وحقيقته) مجلة جامعة دمشق، المجلد 3+4 عام 2002م، ص46.